

العنف المجتمعي بين الظهور والكمون من منظور الخدمة الاجتماعية
قراءة سوسيولوجية في الأسباب والعوامل - العنف الأسري والمدرسي أمودجا-
**Community Violence Between Emergence and Latency from the
Perspective of Social Service
A Sociological Reading of the Causes and Factors - Family and
School Violence as a Model-**

أ.د بن زاف جميلة¹، أ. عفاف بعون²*

¹ جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، benzaf.djamila@univ-ouargla.dz

² جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، baoune.afaf@univ-ouargla.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/10 تاريخ القبول: 2025/01/13 تاريخ النشر: 2025/03/30

ملخص:

يعد العنف ظاهرة اجتماعية وأحد أكثر المشكلات الاجتماعية خطورة كونها تهدد كيان المجتمع واستقراره، وقد ازداد انتشار هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة، فلم يعد الأمر يقتصر على العنف اللفظي فحسب، بل تعدى الأمر إلى العنف الجسدي، كذلك لم يعد يقتصر على شريحة معينة، أين أصبح عنفا مجتمعيًا وقد بدأت بعض مظاهر العنف تظهر بصورة جلية داخل العديد من مؤسسات المجتمع. والخدمة الاجتماعية كمهنة يمكنها من خلال تعاملها مع مختلف هيئات ومؤسسات المجتمع أن تسهم في الحد من تلك المظاهر من خلال فهم طبيعة العنف وكيف يتم تنميته ونشره في المجتمعات. وتتم معالجته من خلال العمل مع الأفراد والأسر والمجتمعات المتضررة من العنف، وتقديم الدعم اللازم لهم والعمل على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيشون فيها. كلمات مفتاحية: العنف؛ المجتمع؛ العوامل؛ الخدمة الاجتماعية؛ المختص الاجتماعي.

Abstract:

Violence is a social phenomenon and one of the most critical social issues as it threatens the fabric and stability of society. In recent times, the prevalence of this phenomenon has increased, extending beyond verbal violence to physical violence. Moreover, it is no longer limited to a specific demographic group; it has become a societal issue. Some forms of violence

have even begun to manifest prominently within various institutions of society .The social work profession, through its interaction with different entities and institutions within society, can contribute to mitigating these manifestations of violence. This can be achieved by understanding the nature of violence, how it develops, and how it spreads within communities. Addressing violence involves working with individuals, families, and communities that have been affected by it, providing them with the necessary support, and striving to improve the social, economic, and cultural conditions in which they live.

Keywords: violence; society; factors; social work; social worker

مقدمة:

العنف ظاهرة اجتماعية موجودة في جميع المجتمعات الإنسانية، وتمتد إلى فترات بعيدة من التاريخ الإنساني، وقد تجسدت ظاهرة العنف في أول جريمة قام بها الإنسان وذلك حينما قتل قابيل أخاه هابيل، ومنذ ذلك الحين استمرت أفعال العنف وتعددت أشكاله ومظاهره. يعد العنف من بين أهم المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وتظهر هذه المشكلة بصور جليلة في المدن الكبيرة التي تمتاز بالتعقيد، وقد بدأ ظهور العنف مع تزايد وارتفاع نسبة البطالة، وتفاقم بعض المشكلات الاجتماعية الأخرى كالمخدرات والانحراف. وبدأ المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات يشهد تزايداً في ظاهرة العنف خاصة في السنوات الأخيرة، وهذا التزايد كان بمعدلات مرتفعة، ويرجع ذلك في الواقع للعديد من العوامل منها ما تم ذكره سابقاً، إضافة إلى "التغيرات السريعة التي يمر بها المجتمع الآن والتي أفرزت العديد من الأمراض الاجتماعية، والتي من بينها شيوخ مظاهر العنف لدى الأطفال، ناهيك عن تركزه عند الشباب والمراهقين، وذلك نتيجة لضعف الالتزام بالقيم المجتمعية والدينية، وإن من أهم العوامل التي كانت وراء هذا الضعف هي المتغيرات التي لها علاقة واضحة بهذا الأمر، منها البث التلفزيوني" (ص 39)، والذي يحمل العديد من مظاهر العنف في بعض ما يتم بثه من برامج وغيرها.

إن تحول العنف بمختلف مظاهره إلى ظاهرة ملفتة في المجتمع هو أمر واقع لا سبيل لإنكاره بل إن الوضع السليم اليوم هو العمل على دراسة الظاهرة بعمق والسعي إلى علاجها بأساليب علمية وشفافة بعيدا عن الخطاب الدعائي الساعي إلى إخفاء الحقائق والتغاضي عنها والتخفيف من وقعها في المجتمع أيضا. (اسماعيل الزبود، 2011، ص 158)

إن المتأمل لواقعنا الحالي يدرك أن العنف أصبح منتشرًا في جميع مؤسساتنا الاجتماعية من الأسرة إلى المدرسة وغيرها، أين أصبحت كلمة العنف تردد على ألسنا في كل لحظة سواء عن طريق وسائل الإعلام أو من خلال اصطدامنا بها في واقعنا الاجتماعي. ولا نبالغ إذا قلنا أنها أصبحت سمة العصر الحديث. لهذا أصبح لزاما أن تتدخل بعض المؤسسات والهيئات للحد من زيادة تفاقمها أكثر، من خلال الاستعانة بأخصائيين اجتماعيين لمعالجتها بأساليب وطرق علمية منظمة. ومن هنا ارتأينا أن نطرح الإشكال التالي: ما هي عوامل وأسباب ظهور العنف المجتمعي؟ وما هي أبرز مظاهره؟ وما دور الخدمة الاجتماعية في مواجهته؟

أهداف الدراسة:

1. ضبط مفهوم العنف من الناحية السوسيولوجية.
2. تحديد العوامل والأسباب التي تكمن وراء بروز وانتشار ظاهرة العنف.
3. تحليل العنف وتفسير العنف ومظاهره في ضوء النظريات السوسيولوجية.
4. التعرف على الآليات التي تنتهجها الخدمة الاجتماعية في سبيل مواجهة ظاهرة العنف في المجتمع.
5. التعرف على الأدوار التي يمارسها المختص الاجتماعي في مجال مواجهة العنف.

المحور الأول: التأصيل المفهومي لظاهرة العنف

العنف كأى ظاهرة أو مشكلة اجتماعية، هو بحاجة إلى تحديد وضبط تعريف علمي دقيق يشمل مسببات وعوامل حدوثه، ولا يمكن تحديد هذه العوامل التي أنتجت هذه الظاهرة دون تفسيرها تفسيراً علمياً.

المعنى اللغوي للعنف:

جاء في معجم "الوسيط": وعُنفَ به وعليه، يعنف عنفا وعنافة، أخذه بشدة وقسوة، ولامه، وعيَّره، فهو عنيف (ج) عُنُفٌ. (الوسيط، ص 631) كما ورد مصطلح العنف في "المعجم الفلسفي": حيث عرفه جميل صليبا: بأنه مضاد الرفق ومرادف للشدة والقسوة، والعنيف هو المتصف بالعنف. بمعنى أن العنف هو كل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء ويكون مفروضا عليه من خارج فهو بمعنى فعل عنيف. (جميل صليبا، 1982، ص 112) ومنه فإن كلمة (عنف) في اللغة العربية تعرف بأنها: "كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم والتفريع. وعليه فإن العنف قد يكون سلوكا فعليا أو قوليا". (القرالة، 2016، ص 10)

أما في اللغة الإنجليزية ترجع كلمة عنف إلى الكلمة اللاتينية "فولنتيا" والتي تعني السمات الوحشية بالإضافة إلى القوة، وتشخيصا علميا للجذور الاجتماعية الثقافية لواقع الصراع أساس تقسيم العمل. (محادين، 2016، ص 113)

العنف في المصطلح الاجتماعي:

يعرف العنف بأنه الإيذاء باليد أو باللسان، بفعل أو بكلمة في الحقل التصادمي مع الآخر، ولا فرق في ذلك أن يكون فعل العنف والإيذاء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي، فهو سلوك إيذائي قوامه إنكار الآخر كقيمة متماثلة لآلنا أو للنحن، كقيمة تستحق استبعاد الآخر عن حلبة التغالب، إما بخفضه إلى تابع، وإما بنفيه خارج الساحة. أو بتصفيته معنويا أو جسديا. (خليل أحمد، 1984، ص 138)

العنف قوة مؤذية تُمارس لإلحاق الضرر بالناس أو الأشياء. تشكلت من قبل العديد من القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل العائلات والأحياء والدول القومية والمجتمع الدولي الأوسع، العنف مشكلة معقدة تتعلق بأنماط التفكير والسلوك. إنه يجسد تعبيراً عن القوة التي غالباً ما تستخدم لإظهار السلطة أو القمع، أو لإقناع الآخرين بالتصرف بطرق معينة. (Vincent, 2008, p999) وهو تعريف مشابه قليلاً إلى ما ورد في كتاب "مقدمة في المشكلات الاجتماعية" حيث عرف العنف بأنه: السلوك الذي يهدف إلى إحداث ألم أو إصابة جسدية لشخص آخر أو الإضرار بالملكات أو تدميرها. (Thomas. J, 2015, p404) وقد عرفه "مصلح الصالح" بأنه استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى أو الضرر بأشخاص أو ممتلكات. (مصلح الصالح، 1999، ص586)، وعرف أيضاً بأنه استخدام الضغط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما. (بدوي زكي، 1982، ص441) ومن هذا الضغط والقوة تنشأ الفوضى، فلا يعترف الناس بشرعية الواجبات ما دامت الحقوق غير معترف بها فتنتشر العلاقات العدائية في المجتمع وتنشأ مجموعات أو تكتلات تتفق على صيغة تفرض بها إرادتها على الأفراد والجماعات الأخرى فينصب عنفها على الأفراد، أو على الممتلكات قصد إخضاع السلطة أو الجماعات الأخرى، وقد تجمع بين النوعين، وتتطور وتطغى فتصبح إرهاباً. (اسماعيل الزبود، 2011، ص157)

وفي إطار علم الاجتماع استعمل العنف ليشير إلى كل ما يربك النظام الاجتماعي والعلاقات القائمة بين أعضائه. فيعرفه "هـ. جراهام" و"ت. جور" بأنه سلوك يميل إلى إيقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة أمولهم، بغض النظر عما إذا كان هذا السلوك ذا طابع جماعي أم فردي. (المعماري، الهسنياني، 2012، ص199) أما "حسين توفيق إبراهيم" فيشير إلى أن العنف يشير من الناحية النظرية إلى مختلف السلوكيات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات وذلك لتحقيق أهداف

سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد مختلفة. (عادة ممدوح، 2019، ص 24)

يرى علماء الاجتماع ومهنة الخدمة الاجتماعية بأن العنف هو مجموعة من الأنماط السلوكية التي تصدر عن الفرد أو الجماعة، تؤدي إلى تصرفات غير اجتماعية وغير تربوية خطيرة، تتعارض مع القانون والمواثيق. (أبو النصر، 2009، ص 215)

يركز المنظور الاجتماعي على العنف بوصفه خلافاً في توازن العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع نتيجة لاعتبارات ثقافية واجتماعية تؤدي إلى العدوان ضد بعضهم البعض. (نورين حسين، 2018، ص 14) وعليه فإن العنف واقعة اجتماعية تاريخية، ينتجها الفاعل الفردي (المتسلط الأنوي) مثلما ينتجها الفاعل الجمعي، في سياق التصارع على الامتلاك الأنوي أو الجمعي للآخرين، وفي غياب أي انتظام علائقي من النوع الديمقراطي أو المساواتي العضوي. (مدحت مطر، 2014، ص 12)

يشير "مصطفى حجازي" إلى معان عديدة لمفهوم العنف يحددها في: (استيتية، سرحان، 2012، ص ص 52-53)

1. العنف هو الوسيلة الأخيرة في يد الفرد للإفلات من مأزق ومن خطر الاندثار الداخلي الذي يتضمنه هذا المأزق.

2. العنف هو السلاح الأخير للفرد لإعادة شيء من الاعتبار المفقود للذات، من خلال التصدي المباشر أو غير المباشر للعوامل التي تعد المسؤولة عن ذلك التبخيس الوجودي الذي حل به.

3. العنف لغة التخاطب الأخيرة الممكنة مع الواقع ومع الآخرين حين يحس المرء بالعجز عن إيصال صوته بوسائل الحوار العادي، وحين ترسخ القناعة لديه بالفشل في إقناعهم بالاعتراف بكفاءته وقيمته.

4. العنف هو الوسيلة الأكثر شيوعاً لتجنب العدوانية التي تدين الذات الفاشلة بشدة من خلال توجيه هذه العدوانية إلى الخارج بشكل مستمر أو دوري، وكلما تجاوزت حدود الاحتمال الشخصي.

5. العنف قد يكون عشوائياً مدمراً يذهب في كل اتجاه أو يكون بناء يوظف في انحراف تغيير الواقع، ولكنه موجود أبداً، ولو اتخذ ألف وجه ولون واتجاه، ما دام هناك مأزق وجودي يمس القيمة الذاتية ويولد التوتر الداخلي، وبدت إمكانيات الخلاص محدودة وآفاقه مسدودة.

6. العنف هو الاستجابة التي تعقب الإحباط، ويراد بها إلحاق الأذى بفرد آخر، أو حتى بالفرد نفسه.

أشكال العنف:

يعد العنف من الظواهر التي ترتبط في البيئة الاجتماعية والثقافية التي ينشأ فيها، لذا فإن تعدد أنماطه وأشكاله مرهون في تطور وسطه الاجتماعي والثقافي، فالتجدد والتغير في الحياة يترتب عليه تغير في صور وأنماط العنف، وبناء على ذلك فيمكن تصنيف العنف إلى أنماطه وأشكاله الشائعة بناء على المعايير التالية: (نابعة القيسي، 2016، ص 15)

1. معيار طبيعة الضرر الذي ينتج عن العنف.

2. معيار مرتكب العنف.

3. معيار المكان الذي يرتكب فيه العنف.

ويمكن تصنيف ممارسات العنف حسب المستويات التالية: المعنى اللغوي، الأداء (القائم بالعنف)، أسلوب الأداء، مستوى الممارسة والتوجه، حسب شرعيته، حسب طبيعته، النوع الاجتماعي.

1- مستوى المعنى اللغوي: ويصنف إلى العنف المادي والعنف المعنوي. ويمكن أن يصنف

أيضاً من حيث نوع الضرر.

أ. **العنف المادي:** هو إلحاق الضرر بالوجود المادي للغير سواء في الجسد أو الحقوق أو المصالح، مما يهدد حياة الفرد، كالاغتداء والقتل والسرقه وغيرها، ومن أمثلة العنف المادي الأكثر شيوعا العنف البدني (الجسدي) الذي يتجسد من خلال الضرب، الركل، شد الشعر، الدفع، الخنق، استخدام السلاح، التسبب بالحرق، الحد من حرية الحركة، التحرش، تخريب الممتلكات، الإكراه على القيام بأعمال مهينة، وهذا النوع من العنف يرافقه غالبا نوبات من الغضب الموجه ضد مصدر العدوان والعنف. (فياض، 2022، ص 213)

ب. **العنف المعنوي:** هو عنف عكس العنف المادي، يسعى إلحاق الضرر بالأفراد سيكولوجيا، من حيث الطمأنينة والأمان، كالشتم، والسب وغيره، مما يؤدي النفس والاعتبار والمكانة في المجتمع. (سلام، 2011، ص 34)

2- مستوى الأداء (القائم بالعنف)

العنف الفردي: وهو العنف الذي يقوم به أحد الأفراد، مثل قيام فرد بضرب آخر، قتله، شتمه وسبه أثناء غضبه، وهو عنف فردي لأنه يحدث بين الأفراد في حياتهم اليومية. (سلام، 2011، ص 33)

العنف الجماعي: ويساهم فيه عدد من الفاعلين الاجتماعيين، ويلحق أضرارا بكامل بنية الحقل الاجتماعي، ومن أمثلته البارزة ظاهرة الإرهاب، وإساءة استخدام القوة بشقيها العنيف والناعم. (فياض، 2022، ص 214)

3- مستوى أسلوب الأداء: (غادة ممدوح، 2019، ص 32)

أ. **العنف المباشر:** وهو العنف الموجه نحو الموضوع الأصلي المثير للاستجابة العدوانية، وهذا الفرد العدواني يوجه عدوانه مباشرة إلى الموضوع الأصلي المثير للاستجابة العدوانية.

ب. **العنف غير المباشر:** وهو العنف الموجه إلى أحد رموز الموضوع الأصلي وليس للموضوع الأصلي المثير للاستجابة العدوانية، بمعنى أن الفرد العدواني قد لا يستطيع توجيه عنفه إلى

الفرد المعني لأي سبب من الأسباب حينها قد يوجه العنف لشيء خاص بهذا الفرد المعني أو لممتلكاته.

4- مستوى الممارسة والتوجه: يحدد الفئات والأفراد الذين يمارس بحقهم العنف

- أ. **عنف ضد الآخرين:** ويتمثل بكل صور العنف المرتكبة ضد الأفراد والممتلكات.
- ب. **عنف ضد الذات:** ويتمثل بالانتحار وإدمان المخدرات والكحول. (خليل الأمير، 2013، ص29)

5- حسب شرعيته:

- أ. **عنف شرعي (رسمي):** هو العنف الذي يشرعه القانون وتقره سلطة الدولة لاستقرار النظام واستتباب الأمن والمحافظة على هيبة الدولة. أي المقبول من وجهة نظر القانون. فالدولة قد تلجأ إلى العنف لحماية النظام الداخلي للمجتمع.
- ب. **عنف غير شرعي (غير رسمي):** وهو السلوك الذي يقوم به الفرد ويحاسب عليه من قبل القانون. (سلام، 2011، ص 32) وهو المقصود عموماً حينما نتحدث عن ظاهرة العنف في المجتمع.

6- حسب طبيعته:

- أ. **عنف فطري:** أي أنه غريزة في الفرد تولد معه، وتمثل ذلك في آراء كل من "لامبروزو" و"فرويد".
- ب. **عنف مكتسب:** يتعلم اجتماعياً من الآخرين، يتمثل في آراء "باندورا". (خليل الأمير، 2013، ص29)

7- العنف حسب النوع الاجتماعي:

وهو كل فعل مؤذ يرتكب ضد إرادة الفرد، مبني على الفروق بين الذكور الإناث التي يعزى وجودها لأسباب اجتماعية، وهو عنف قائم على الأدوار الاجتماعية بين الذكر والأنثى كما تراها الثقافة المحلية، ويحدد النوع الاجتماعي ما لهما من أدوار ومسؤوليات وفرص وامتيازات وتوقعات وقيود في كل ثقافة. فهو عنف له علاقة بالدور الاجتماعي للذكر والأنثى وتصور المجتمع لهما ودورها ومرتبطة أيضا بالهيكلية الاجتماعية من أعراف وتقاليده قد تكون ظالمة ومجحفة. (فياض، 2022، ص 217)

وعموما فإن أشكال العنف يمكن تصنيفها إلى: (اسماعيل الزبود، 2011، ص 158)

- العنف التلقائي: الذي يحدث فجأة.
- العنف السياسي: حول السلطة.
- العنف الطلابي: ويعرف أنه ميل الشباب إلى الثورة على الأوضاع الاجتماعية.
- العنف الأسري: الذي يكون بين الآباء والأبناء وبين الزوج والزوجة.

أسباب وعوامل العنف:

الأسباب الذاتية: وهي العوامل التي تجدد مصدرها في الفرد ذاته، ومن أهم العوامل الذاتية المؤدية للعنف ما يلي: الشعور المتزايد بالإحباط، ضعف الثقة بالذات، طبيعة مرحلة البلوغ والمراهقة. إضافة إلى الاعتزاز بالشخصية وقد يكون ذلك على حساب الغير والميل أحيانا إلى سلوك العنف. الاضطراب الانفعالي والنفسي وضعف الاستجابة للقيم والمعايير المجتمعية. عدم القدرة على مواجهة المشكلات التي يعاني منها الفرد. (الحري، 2011، ص 49)

الأسباب الاجتماعية: إن مظاهر العنف في السلوك الإنساني ليست ناتجة عن غريزة تدميرية أو عن طبع بشري عدواني بل ترتبط بظروف خارجية حيث إن بعض هذه الظروف الاجتماعية قد تعزز العدوانية كالفقر مثلا. (فياض، 2022، ص 206) وتكمن الأسباب الاجتماعية في فقدان الإحساس بالأمن وانعدام العدالة حيث إن الإحباط والحرمان يعني الخطر والتهديد لإشباع حاجات الفرد الأساسية التي تحمي وجوده، وتحافظ على بقائه، ومن ثم إذا

انسدت أمامه مسالك التعبير عن هذا الخطر وعدم القدرة على تغييره بالوسائل السلمية والمشروعة، استثيرت في نفسه النزعة العدوانية فيلجأ إلى العنف بكافة أشكاله. (عبد الرؤوف عامر، 2016، ص 50)

الأسباب الاقتصادية: لا يمكن إغفال الأسباب الاقتصادية في بروز ظاهرة العنف، ذلك لأن آليات العنف تتحرك صعودا وتصعيدا بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة. وعليه فالبنية التحتية للعنف قائمة في معظم المجتمعات العربية على ما فيها من تفاوت درجي، لكن صيرورته ظاهرة مادية يومية رهن بتوافر بنية فوقية هي إيديولوجيا العنف، وتعني الإيديولوجيا السياسية التي تسوغ لجماعة ما أهدافا لحراكهم الاجتماعي، وتنتج لهم أطرا لتعبئة الطاقة الاجتماعية والتعبير عنها. فالتدهور الاقتصادي يقود إلى تصدعات اجتماعية خطيرة، وبدورها توفر كل مستلزمات بروز ظاهرة العنف. (مدحت مطر، 2014، ص 33)

ومنه يؤكد على دور العامل الاقتصادي في مظاهر العنف، فالصراع الطبقي ساهم في وجود ما يسمى بالعنف الاقتصادي الذي ينجم عن تناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وهو ما يحدث نتيجة الفقر المادي لطبقة اجتماعية واسعة مع تعذر وسائل الإشباع لهم من قبل المجتمع ما يدفعهم لتبني العنف كحل وحيد. فغياب العدالة الاجتماعية في بعض المجتمعات يجعل الأفراد يلجئون للتصدي لتحقيق العدالة بشكل فردي بعيدا عن سلطة الدولة والقانون. (فياض، 2022، ص 208) مما يعني أن الحرمان الاقتصادي وعدم توزيع مصادر الثروة والطاقة بشكل عادل على جميع أفراد المجتمع سيؤدي إلى أن يصبح الواقع الاجتماعي مصدرا لمعظم الانحرافات السلوكية والإجرامية.

أسباب أسرية: تتمثل في ضعف الرقابة الوالدية والتربية الأخلاقية والتوجيهات الدينية للأبناء وعدم الاهتمام بمشكلاتهم والتفرقة في المعاملة بينهم. (غادة ممدوح، 2019، ص 41) فمن الأسباب الرئيسية لانحراف الأبناء وإقدامهم على العنف هو التفكك الأسري الذي تعاني منه

الأسرة حيث إن انحراف الأبناء يعود في جزء كبير منه إلى غياب الأب حيث اللامبالاة الشديدة من رب الأسرة تجاه أسرته وغياب معظم الأوقات خارج منزله. (عبد الرؤوف عامر، 2016، ص 45)

أسباب بيئية (طبيعية): ويعنى بها أن العنف قد يتولد بسبب نوع البيئة الطبيعية بما يحدث فيها من تغيرات بيئية كالتغيرات الفلكية والجغرافية التي يتعرض لها الفرد ومدى التفاعل بينهما. (عبد الرؤوف عامر، 2016، ص 45)

أسباب إعلامية: تتجه الأبحاث المعاصرة في اتجاه التأكيد على أن التعرض لأفلام العنف والجريمة والجنس لابد أن تولد شخصية عنيفة وعدوانية. فهناك علاقة سببية بين مشاهدة برامج العنف في التلفزيون والسلوك العدواني لدى الأطفال، وأن هذا التأثير يعتمد على الظروف المحيطة بمشاهدة برامج العنف، فإذا وجد ما يشجعه نمت العدوانية وترعرع العنف. (عبد الرؤوف عامر، 2016، ص 47) فسلبية وسائل الإعلام وبثها مواد ومسلسلات وأفلام أجنبية منافية لآداب المجتمع وقيمه تدفع للعنف. لأن قيام بعض وسائل الإعلام ببث صور ممارسات العنف ضد النساء والمواد الإباحية المنحلة أخلاقيا والتي تسيء للنساء والبنات واستخدامهن كسلع رخيصة مما يساهم في استمرار وانتشر العنف من خلال تأثيره السلبي على المجتمع. (غادة ممدوح، 2019، ص 41) وعليه تتمثل العوامل التي تدفع الفرد إلى ارتكاب العنف بشكل عام في الآتي: (نابغة القيسي، 2016، ص 14)

1. الرغبة في السيطرة على سلوك الآخرين وإخضاعهم.
2. ردع الظلم وتحقيق العدالة وإيجاد حل لصراع ما.
3. صيانة الذات والدفاع عن صورتها. إضافة اكتساب احترام الآخرين وتقديرهم.
4. مواجهة المواقف المحبطة وتغييرها أو الهروب منها.
5. تحقيق الأهداف والإثابة.
6. خفض التوتر والتخلص من نوبات المشاعر السلبية.

النظريات المفسرة للعنف

تعددت الاتجاهات والأطر النظرية التي حاولت إخضاع ظاهرة العنف للدراسة والتحليل ولقد تعددت على ضوء ذلك المراحل والجوانب التي يمكن من خلالها فهم هذه الظاهرة، ويقدم علماء الاجتماع إسهامات لا يمكن تجاهلها في فهم الكثير من الظواهر الاجتماعية وتفسيرها، فعلم الاجتماع الجنائي أو الإجرامي يهدف إلى دراسة سلوك العنف بشتى صوره، ويهدف هذا النوع إلى فهم السلوك العدواني في الإطار الاجتماعي والثقافي وتقديم أطر نظرية تفسر العنف. وبناء على ما سبق علينا معالجة ظاهرة العنف الاجتماعي، من خلال الاعتماد على المداخل المنهجية الكبرى في حقل المعرفة السوسيولوجية: النظرية الماركسية (نظرية الصراع الاجتماعي)، والنظرية البنائية الوظيفية، التفاعلية الرمزية.

نظرية اللامعيارية (الأنومي)

كلمة "اللامعيارية" المشتقة من الكلم اللاتينية **Anomie** تعني انعدام القانون أو انعدام الخطة أو انعدام الثقة أو تعني الشك أو حالة من الاضطراب أو اختلال النظام. وفي علم الاجتماع تعني انهيار المعايير الاجتماعية التي تحكم السلوك كما تعبر أيضا عن ضعف التماسك الاجتماعي. (غادة ممدوح، 2019، ص 152) ويعود مصطلح "اللامعيارية" إلى "دوركهايم"، ويشير المفهوم إلى حالة تسودها اللامعيارية، أي عدم وجود معايير ثابتة وموحدة، وقد تكون متضاربة نسبيا على مستوى المجتمع أو الجماعة، وباختصار تمثل هذه الحالة نوعا من الفوضى المعيارية. (إبراهيم عيسى، 2008، ص32)

قدم "دوركهايم" نظريته عن المجتمع اللامعاري الذي ينشأ من زيادة تقسيم العمل داخل المجتمع الذي يؤدي بدوره إلى نوع من التضامن العضوي قائم على التمايز بين أعضاء المجتمع وقلة الاتصال بينهم وضعف التضامن وفقدان المعايير التي تحدد علاقة الأفراد بالمجتمع. وهذا الخلل في التضامن الاجتماعي المدعوم بفقدان المعايير التي تضبط السلوك ينتج في محصلته ارتكاب العنف

والجريمة من قبل بعض أفراد المجتمع. (خليل الأمير، 2013، ص 58) بمعنى أن انخيار التوازن القائم في المجتمع يؤدي إلى فقدان القدرة على التمييز بين ما هو صحيح وما هو غير صحيح، كما تضع الحدود الفاضلة بين المطالب المشروعة وغير المشروعة، ومن ثم فإن حالة انعدام النظام واللامعيارية تصل ذروتها. فاللامعيارية هي حالة اضطراب تصيب النظام الاجتماعي. (القيسي، 2012، ص 55)

النظرية البنائية الوظيفية

تعتبر هذه النظرية أن العنف له مدلول كبير في السياق الاجتماعي. حيث تهتم بالطرق التي تحافظ بها عناصر البناء الاجتماعي على التوازن والاندماج والاستقرار النسبي للمجتمع أو للمجموعات الاجتماعية الأخرى به. حيث تنظر تلك النظرية إلى العنف على أنه ينشأ نتيجة لفقدان الارتباط والالتقاء إلى مجموعات اجتماعية تنظم وتوجه سلوك أعضائها، أو كنتيجة لفقدان المعايير وعدم وجود التوجيه والرقابة الاجتماعية. من ناحية أخرى، قد يأخذ بعض الأفراد العنف كطريقة للحياة واللجوء للعدوان على الآخرين لأنهم لا يعرفون طريقة حياة مختلفة عن السلوك العنيف، وبالتالي فإن سلوك العنف هو انعكاس للقيم الاجتماعية للمجتمع الذي فيه هذا النمط من السلوك. (السطاي، 2018، ص ص 75-76)

وعلى هذا الأساس ينظر الوظيفيون للعنف على أنه يتضمن دلالات مهمة عن حالة عدم التوازن وعدم الاتساق داخل النسق. العنف إما أن يكون ناتجا لفقدان المعيار وإما أن يكون ناتجا لفقدان الارتباطات بالجماعات الاجتماعية أو نتيجة اللامعيارية أو فقدان التوازن الذي يصيب المجتمع الإنساني أو الجماعة بحيث تتحطم المعايير وتسود الفوضى فيلجأ الأفراد إلى العنف، وعليه ينظر الاتجاه الوظيفي إلى حدوث العنف كحاجة وظيفية أو قد يكون وظيفيا وله جانب إيجابي ويلجأ إليه كوسيلة قد يتخذها بعض الأفراد مثلا داخل الأسرة لتدعيم التماسك داخلها.

وإعادة التوازن والتماسك لتعزيز وزيادة عوامل الضغط الاجتماعي بين أركانها. (الجاسر، 2015، ص51)

ومنه فالتفسير البنوي الوظيفي للعنف يكمن في أن المجتمع في حالة توازن ولكي يتحقق هذا التوازن لا بد أن تلبي أجزأه المختلفة حاجاته، وما التدرج الاجتماعي كما يذكر (كنجزلي دفيز) و(وليرمت مور) بما فيه ترتيب الأفراد والجماعات في درجات ذات مكانة مختلفة مثل الطبقات والفئات المهنية التي تعبر عن هذا التوازن المجتمعي، إذن فالتدرج الاجتماعي أمر وظيفي (إيجابي) يسهم في تأدية المجتمع لوظائفه بشكل سوي، أما إذا حصل الأفراد على مكانات واهتمامات وامتيازات متساوية فإن ذلك حتما يؤدي إلى خلل في بناء النظام وتوازنه. (القيسي، 2012، ص 56) وعليه فإن النظرية البنائية الوظيفية تهتم بالطرق التي تحرص على توفير درجة عالية من التوازن بين عناصر البناء الاجتماعي وأنماط السلوك والتكامل والثبات النسبي للمجتمع، أو الجماعات الاجتماعية. وعلى هذا الأساس ينظر الوظيفيون للعنف من منطلق موقعه في السياق الاجتماعي. فهو إما أن يكون نتاجا لفقدان الارتباط بالجماعات الاجتماعية تلك التي تنظم وتوجه السلوك، أو أنه يتجه لطغيان اللامعيارية وفقدان التوجيه والضبط الصحيح. (الرقب، 2010، ص 67)

النظرية الصراعية:

تنطلق هذه النظرية في تفسيرها للعنف من الصراع بين النظام القديم الذي يتمسك بالفكرة الوظيفية والنظام الحديث الذي يتمسك بالفكرة الصراعية، حيث تؤكد الوظيفية على الفرد وأهمية علاقاته الأولية وأثرها في السلوك العدواني وترى أن هذا السلوك غير السوي يتعلم ولا يورث وفي هذا الصدد فإن الوظيفية كما يؤكد العالمان (كوزو وكلوكمان) لا تعطي وزنا كافيا لموضوع الصراع الاجتماعي، في حين تؤكد الصراعية على المجتمع الذي يخلق الجريمة وخاصة في المجتمعات الحديثة حيث تزداد الهوة الطبقية والاستغلال الطبقي الذي ينتج العنف. (القيسي، 2012، ص 56)

تركز نظرية الصراع على المسلمة الأساسية القائلة أن العنف الذي يحدث في المجتمع إنما هو إفراز طبيعي لذلك الميراث العظيم من الظلم التاريخي، ويمكن الإشارة إلى ما يعاني من الأقليات من ظلم نتيجة عدم حصولها على نصيب عادل من الثروة والقوة. ويركز أصحاب هذه النظرية على أن العنف هو نتاج لذلك القهر الذي يتعرض له الناس حيث أن ضحايا القهر يستعيرون غالباً نفس الأسلوب التعسفي الذي استخدم ضدهم وربما جاء ذلك نتيجة لحالات الضغط والاضطراب والإحباط الذي يعانون منه فيسلكون غالباً سلوك العنف. (الرقب، 2010، ص 66)

إن نظرية الصراع (المدرسة الراديكالية) تحاول دوماً تفسير ظاهرة العنف بمختلف أشكالها وتطبيقاتها، على أنها لون من الصراع الطبقي القائم على أسس مادية، وعليه "يتم تفسير كل أفعال العنف بصفته سياسية بالقوة. وهكذا تقدم سرقة الماشية واعتداءات اللصوص في الطرقات بصفته وقائع من الصراع بين طبقة المالكين وطبقة الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً. ثم إنها تبشر في المدى القريب إلى حد ما بأزمة عامة في المجتمع. (بوعون، 2007، ص 397)

نظرية الضبط الاجتماعي:

تتميز نظرية الضبط الاجتماعي بطبيعتها الاجتماعية وتعد من النظريات المهمة في مجال الضبط الاجتماعي. ترى هذه النظرية أن العنف استجابة للبناء الاجتماعي، حيث يظهر العنف عندما يفشل المجتمع في وضع قيود وضوابط محكمة على أعضائه، بمعنى أن العنف يظهر نتيجة لضعف البناء الاجتماعي وخلوه من القيود والضوابط الاجتماعية المحكمة لضبط سلوك الأفراد في المجتمع. فيذهب أصحاب نظرية الضبط إلى أن خط الدفاع الاجتماعي الأول بالنسبة للمجتمع يتمثل في معايير الجماعة التي لا تشجع على العنف وترفضه، لأنه سلوك غير مقبول ومستهجى اجتماعياً. فعندما تفشل وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية يظهر السلوك العنيف في المجتمع. (سلام، 2011، ص 31)

ينطلق العالم : ترافز هيرجي " في تفسيره للعنف من الروابط الاجتماعية، حيث يقول عندما تضعف أو تتحطم هذه الروابط ما بين الفرد والمجتمع ينتج عنها أفعال منحرفة تؤدي

للجريمة. وقد فسر تلك الروابط بالشكل الآتي: **التعلق، الالتزام (الامتثال)، الاستغراق (الاندماج)، المعتقد.** فالفرد إذا **تعلق** بالآخرين لاسيما المقربين منه كالوالدين، الأصدقاء... إلخ، فإن ذلك سيسهم بقبول وتعلق الفرد بمعايير المجتمع ونمو الضمير لديه، أما **الالتزام**، فالفرد الذي يعيش في بيئة اجتماعية تنظم فيه طريقة حياته ومكاسبه وسمعته ومكانته لا يريد المخاطرة بفقدانها، مما يؤدي ذلك إلى التزامه بالقواعد. وفيما يتعلق **بالاندماج**، فإن الفرد الذي يكون مندمجا في النشاطات الإيجابية وممارسة هواية معينة فإنه ببساطة لا يجد الوقت للاهتمام والاشتراك في نشاطات انحرافية. وفيما يتعلق بعنصر المعتقد، فالفرد الذي يؤمن بمعتقد معين لابد أن يخضع له، وبالتالي فهو أقل انحرافا. (القيسي، 2012، ص ص 57-58)

نظرية الوصمة الاجتماعية

هي من النظريات التي أثارت اهتماما وسط علماء الإجرام وهذا الاهتمام جاء من جرأة هذه النظرية التي ترى أن الإجرام ينشأ أو يزداد نتيجة الوصمة الاجتماعية التي يوصم بها المجتمع الفرد عند أول انحرافه، لذلك ينزلق في عالم الإجرام غير عابئ ولا مكترث بقيم هذا المجتمع الذي أعطاه هذا الوصف. ومنه تقوم هذه النظرية على رد فعل الفرد لرؤية المجتمع له أي أن تصنيف المجتمع لسلوك فرد ما بأنه سلوك منحرف فإن رد الفعل لدى هذا الفرد يكون عنيفا وربما ينزلق في عالم الإجرام لأنه لم يعد لديه ما يخسره، ومنه فإن عدم قبول المجتمع لسلوك منحرف معين، هذا ربما وحده يكون سببا للاندفاع في الجريمة حتى لو كان السلوك المعني غير مقصود وإنما هو نتيجة لخطأ أو صدفة. (عادة ممدوح، 2019، ص 165) يرى "بيكر" أن الجماعات الاجتماعية تخلق الانحراف عن طريق صنع قواعد يمثل خرقها أو انتهاكها انحرافا، لذا فإن أسباب السلوك الإجرامي كما ترى هذه النظرية لا ترجع فقط إلى العوامل الموضوعية والذاتية عند المجرم والتي قادته لارتكاب الجريمة وإنما ترجع إلى نظرة المجتمع نحو الفرد ووصفه (بالمجرم)، ومنه فإن المجتمع يوصم الفرد سواء ارتكب الجريمة فعلا أو اتهم بارتكابها. وهذا الوصم لا يقف عند حد، إنما يستمر مع الفرد فترة

طويلة حتى وإن نال عقوبته وخرج من السجن. فتبقى الشبهات والالتزامات تلاحقه. (القيسي، 2012، ص 63)

نظرية التفاعل الاجتماعي

عن هذه النظرية تركز على دراسة الأسرة من خلال عمليات التفاعل التي تتم داخلها، وهي العمليات التي تشتمل على الأدوار الأسرية واتخاذ القرارات، وارتباطها بمكانة العضو في التنظيم الأسري، يضاف إلى ذلك التنشئة الاجتماعية وتقليد الدور، والعلاقات الأولية والثانوية، وبناء وحدة الأسرة، وتعزيز متانة بنائها وهيكلها. (المجاسر، 2015، ص 56)

يجادل مؤلفو هذه النظرية بأن العنف سلوك يتم تعلمه من خلال التفاعل. فيتعلم الأفراد العنف بالطريقة نفسها التي يتعلمون بها أي نوع آخر من السلوك الاجتماعي. وهناك الكثير من الأدلة التي تشير إلى أن سلوك العنف يتم تعلمه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة. (السلطي، 2018، ص 82) حيث إن سلوك العنف يتم تعلمه داخل الأسر بطريقة مباشرة، فالأسرة المتصدعة أو المتهاوية وذلك عن طريق المثل أو القدوة من خلال أعضاء الأسرة كالأب أو الأخ مثلاً وأيضاً في حالة مشاهدة الأبناء للصراعات وسلوك العنف من جانب أفراد الأسرة تجاه أفراد أسر أخرى، مثل حالة التشاجر والأفراد الآخرين، وفي مثل هذه الحالات يزداد احتمال اكتساب الأبناء لنمط السلوك العنيف. فيتعلمون معايير وقيم سلبية تعتبر العنف على أنه شيء طيب في مواقف محددة. ويشعرون أن العنف هو وسيلة لحل المشكلات والصراعات في حياتهم. (سلام، 2011، ص ص 29-30) ومنه ترى التفاعلية الرمزية أن سلوك العنف مكتسب، يتم اكتسابه وتعلمه من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي، فالأبناء يتعلمون السلوك الانحرافي من خلال ما يشاهدونه ويعايشونه من أنماط سلوكية منحرفة في البيئة والمحيط الاجتماعي.

نظرية التعلم الاجتماعي

إن الأبناء يتعلمون سلوك العنف عن طريق ملاحظة نماذج العنف عند الأبوين وملاحظة التلفزيون والتصفح عبر مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، إذ يحصلون على نماذج السلوك الانحرافي

والعدواني التي يقلدونها أو يحصلون على المعلومات التي تمكنهم من الاعتداء على غيرهم أو على أنفسهم. (خليل الأمير، 2013، ص 45)

تفترض نظرية التعلم الاجتماعي أن سلوك العنف لا يتشكل فقط من خلال التقليد والملاحظة، ولكن أيضاً من خلال وجود التعزيز وأن العنف يتم تعلمه كسلوك عدواني يكافأ عليه مما يلعب دوراً هاماً في اختيار وتعزيز الاستجابة للعدوان فيصبح عادة يلجأ إليها الفرد للتخلص من مشاعر الإحباط التي تنتابه في بعض المواقف. كما من المحتمل أن يتم التعزيز خارجياً مادياً مثل إشباع العدوان لدافع محبط أو مكافأة مادية، أو إزالة تعزيز بغض أو أخلاقي مثل مكافأة الآخرين على عدوانهم على احترام الذات. (السطلي، 2018، ص 73) بمعنى أن الناس يتعلمون العنف بالطريقة التي يتعلمون بها أنماط السلوك الأخرى، وأن عملية تعلم العنف تحدث داخل الأسرة، سواء في الثقافة العامة أو الفرعية. فتشجع بعض الأسر أطفالها على استخدام العنف مع الآخرين، وتطلب منهم ألا يكونوا ضحايا للعنف في حالات أخرى.

المحور الثاني: دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة مظاهر العنف في المجتمع

قبل الحديث عن دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة العنف، ارتأينا أن نعرض أولاً عن مفهوم الخدمة الاجتماعية والتطرق إلى أهدافها التي تعتبر مهمة في تفسير الآليات التي تنتهجها في سبيل الحد من ظاهرة العنف داخل المجتمع.

وقد عرف "وليام هيدسون" الخدمة الاجتماعية بأنها: "نوع من الخدمة تعمل على جانب مساعدة الفرد أو جماعة الأسرة التي تعاني مشكلات لتتمكن من الوصول إلى مرحلة سوية وملائمة، وتعمل من جانب آخر على إزالة العوائق التي تعرقل الأفراد على أن يستثمروا أقصى قدراتهم قدر الإمكان". (السروجي، أبو المعاطي، 2009، ص 12) وهي طريقة علمية لخدمة الفرد ونظام اجتماعي يقوم بحل مشكلاته وتنمية قدراته ومعاونة النظم الاجتماعية الموجودة في المجتمع

للقيام بدورها وإيجاد نظم اجتماعية يحتاج المجتمع لتحقيق رفاهية أفرادهِ". (أبو النصر، 2017، ص73)

أهداف الخدمة الاجتماعية:

الأهداف العلاجية: وتتمثل في مساعدة الأفراد والجماعات للتعرف على مشكلاتهم الناجمة عن عدم التوازن بينهم وبين بيئاتهم التي يعيشون فيها، والعمل على حلها أو تخفيضها إلى أدنى حد ممكن، وتمكينهم من تقديم أفضل أداء داخل مجتمعاتهم. للتغلب على صعوبات التوافق الاجتماعي مع أنفسهم ومع الآخرين. (أبو النصر، 2008، ص31)

الأهداف الوقائية: وتتمثل في التعرف والكشف عن وجود حالات من عدم توازن الأفراد فيما بينهم أو مع بيئاتهم الاجتماعية، وبالتالي الحد من حصولها من الأساس من خلال عدة طرق، كتقديم مساعدة مهنية لمن هم في حالة تكيف اجتماعي سليم حتى لا يصبحوا في حالة سوء تكيف اجتماعي. (أبو النصر، 2008، ص 32)

الأهداف التنموية: وتمثل في تنمية قدرات ومهارات الأفراد والجماعات والمجتمعات، وزيادة فرص الحياة الإنسانية الكريمة لهم، وتقوية الطاقات الحالية وإظهار الطاقات الكامنة لدى الأفراد والجماعات والمجتمعات. (محمد أبو النصر، 2017، ص 78)

التدخل الاجتماعي للخدمة الاجتماعية في مواجهة العنف المجتمعي.

تتعامل الخدمة الاجتماعية مع العديد من الحالات والظواهر الاجتماعية بغية إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية، من باب أن الخدمة الاجتماعية لها هدف إنساني ويتم الوصول إليه من خلال إتباع طرق علمية منظمة، يمارسها أخصائيو اجتماعيون معدون إعدادا علميا ومهنيا، يمنحهم المقدرة على تقديم خدمات علاجية، وقائية وإنمائية.

لا شك أن وقف العنف بمختلف أشكاله يمثل الهدف الرئيسي من التدخل الاجتماعي، وبما أن للخدمة الاجتماعية أساليبها في التعامل مع الظواهر والمشكلات الاجتماعية من أجل إيجاد حلول لها. لهذا فإن المختصون الاجتماعيون يسعون بمختلف الطرق العلمية المنظمة لتقديم

الخدمات العلاجية والوقائية والإنمائية. " وعليه، يقوم الأخصائي الاجتماعي بدراسة الأفراد العنيفين دراسة متكاملة يتعرف من خلالها على تاريخهم الاجتماعي ونوع العنف أو الانحراف الذي قام به وسلوكه وطبيعة شخصيته وما يتصل بها من جوانب جسيمة تتمثل في الصحة والمرض والعاهات والأمراض المتراكمة من فترة الطفولة". (الخدمة الاجتماعية ورعاية الشباب، ص 171)

وبما أن العنف أضحي منتشرًا في جميع مؤسسات المجتمع، كان لابد من التركيز على بعض هذه المؤسسات للانطلاق منها نحو التقليل من مظاهر العنف، لذا على الخدمة الاجتماعية التركيز في أهدافها وسياساتها على مؤسسة الأسرة والمدرسة باعتبارهما أهم مؤسستين في المجتمع في عملية التنشئة الاجتماعية ومساهمتها في الحد من ظاهرة العنف.

مجالات تطبيق السياسات الوقائية لمواجهة مشكلة العنف:

يمكن أن تمارس السياسة الوقائية لمواجهة مشكلة العنف في جميع المؤسسات والهيئات سواء كانت مؤسسات حكومية أو خاصة مع جميع وحدات المجتمع (أفراد، جماعات، أسر، مجتمع محلي وغيره) وفيما يلي عرض لبعض هذه المجالات والتي يمكن أن تسهم في الوقاية أو الحد من مظاهر العنف:

المجال التعليمي: حيث يمكن للاختصاصيين الاجتماعيين الذي يعملون بالمدارس أو الجامعات أن يوضحوا خطورة البيئة الاجتماعية التي يكون لها تأثير قوي على ممارسة العنف، والعمل على اتخاذ الخطوات الضرورية لتصحيح هذه البيئة ويكون الدور الوقائي للمختص الاجتماعي من خلال:

- إيضاح أهمية وجود تكامل بين تدريس موضوعات تتصل بالعنف ومكونات المنهج الدراسي بالمدارس.
- عمل جماعات خدمة البيئة، والتعرف على مشاكل المجتمع.
- برامج لتوعية الشباب والمراهقين بكيفية مواجهة العنف. (زيد أحمد، 2020، ص 136)

الوسائل والأساليب المستخدمة من قبل المختص الاجتماعي في المجال المدرسي:

من خلال ما سبق ومن خلال القراءات والإطلاع على مجال الخدمة الاجتماعية يمكن استنتاج مجموعة وسائل وأساليب يمكن أن يعتمد عليها المختص الاجتماعي أو الممارس لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي أو المدرسي، حيث يستخدم المختص الاجتماعي في المجال المدرسي عدة وسائل وأدوات لمكافحة العنف داخل هذا المجال. ومن بين هذه الوسائل يمكن ذكر بعضها على سبيل الذكر لا الحصر:

1. المقابلات الفردية: يقوم المختص الاجتماعي بإجراء مقابلات فردية مع الطلاب المتضررين من العنف لفهم حالتهم والتأثيرات التي تعاني منها. تتيح هذه المقابلات للمختص الاجتماعي إقامة علاقة ثقة وتقديم الدعم العاطفي والمشورة.
2. الجلسات الجماعية: يمكن تنظيم جلسات جماعية مع الطلاب للتحدث عن قضايا العنف والتنمر وتوفير جلسة أو منتدى آمن للتعبير عن الأفكار والمشاعر. كما يمكنه تنظيم أنشطة تفاعلية مثل مجموعات الحوار وورش العمل لتعزيز التواصل وتشجيع الحوار البناء.
3. البرامج التثقيفية: يمكن للمختص الاجتماعي تنظيم برامج تثقيفية للطلاب والمعلمين حول العنف وأساليب مكافحته. إضافة إلى إمكانية تضمين محاضرات، وعروض تقديمية، ومواد توعوية لنشر المعرفة وتعزيز الوعي بالمشكلة وطرق الحد منها.
4. تشكيل خلية الوساطة وحل النزاعات: حيث يمكن للمختص الاجتماعي استخدام تقنيات وساطة للتدخل في حالة وجود نزاع بين الطلاب. من شأنها أن تعمل على تسهيل الحوار وتوفير بيئة آمنة للمناقشة والتوصل إلى حلول مرضية للجميع.
5. تعزيز الثقافة السلمية: يمكن للمختص الاجتماعي تنظيم أنشطة من شأنها أن تعزز الثقافة السلمية في المدرسة، مثل مسابقات الفنون والمسرح والموسيقى التي تعزز القيم الإيجابية وتشجع على التعاون والتسامح.

6. التعاون مع الأهل: يمكن أن يقوم المختص الاجتماعي بالتعاون مع أولياء الأمور على مكافحة العنف المدرسي وتوفير الدعم اللازم للطلاب. إضافة إلى تنظيم لقاءات وورش عمل بهدف تعزيز التواصل وتبادل المعلومات حول القضايا المتعلقة بالعنف. كل هذه الوسائل والأساليب سابقة الذكر تهدف إلى تعزيز الوعي، وتقديم الدعم اللازم، وتطوير المهارات الاجتماعية وحل النزاعات بشكل بناء. يمكن للمختص الاجتماعي أن ينسق جهوده مع فريق المدرسة والمعلمين والإدارة التعليمية لتحقيق بيئة مدرسية آمنة وخالية من العنف.

المجال الأسري: (مصطفى يسري، 2018، ص 62)

● من خلال تأثيره على الأبناء في مراحل التعليم المختلفة، وفي هذا يجب أن تساهم مكاتب الخدمة الاجتماعية وإدارة رعاية الشباب بدور فعال لمواجهة هذه الظاهرة.

● من خلال تأثيره على الزوجين في أي من مراحل النمو الأسري، وفي هذا يجب أن تساهم مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية والتابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية وبعض المؤسسات الطبية والنفسية.

● من خلال تفاعلات الأسرة وعلاقتها واتصالاتها بالأسر الأخرى، وفي هذا يجب أن تساهم مؤسسات تنمية المجتمع المحلي من خلال المساهمات التثقيفية والتوعوية من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

ومنه يمكن للمختص الاجتماعي أن يمارس دوره مع حالات العنف من خلال مراحل ثلاث هي:

1. التركيز على فهم النسق الأسري، وعمل العلاقة المهنية مع أفرادها وفتح قنوات الاتصال بينه وبين الأنساق الأسرية الفرعية.

2. التركيز على العوامل التي تؤدي لممارسة العنف، ومدى مساهمة الأفراد في ذلك، وتحديد الأضرار المترتبة عن ذلك جوهر التفاعل بين المختص والأسرة.

3. الاتفاق على خطة العلاج لتقليل المواقف التي تؤدي للإحباط أو الصراع أو التوتر أو

ممارسة العنف. (مصطفى يسري، 2018، ص 65)

وعليه، وفيما يتعلق بالعنف الأسري، فإن دور الخدمة الاجتماعية يركز على تقديم الدعم والمشورة للأسر المتضررة والعمل على تحسين العلاقات الأسرية وتقديم إرشادات حول حل النزاعات بشكل بناء وغير عنيف. يمكن للعاملين في الخدمة الاجتماعية أيضا تقديم معلومات حول حقوق الأطفال والنساء والمساعدة في الوصول إلى الموارد والخدمات اللازمة مثل الملاجئ الآمنة والدعم القانوني الذي من شأنه حماية هؤلاء المتضررين من العنف الأسري وغيره.

أهداف الخدمة الاجتماعية في مجال محاربة مشكلة العنف

● المساهمة في تعديل الأفكار اللاعقلانية لدى مرتكبي فعل العنف الموجه نحو المجتمع أو نحو أفراد بعينهم وإبدالها بأفكار إيجابية بناءة.

● المساهمة في تعديل أنماط السلوكية الانحرافية أو المضادة للمجتمع كالعنف أو حتى بعض أنماط السلوك الخاطئة التي تعلمها الفرد خلال مراحل تنشئته الاجتماعية.

● المساهمة في تغيير البيئة الاجتماعية، المالية المحيطة بالفرد والتي تدفعه لارتكاب العنف أو تعلمه، وتوفير المناخ الاجتماعي، النفسي، المادي المحيط به لكي يكون مواطنا صالحا منتجا في المجتمع.

● المساهمة في إكساب مرتكب سلوك أو فعل العنف المهارات الوظيفية والاجتماعية المناسبة التي تمكنه من العيش كمواطن صالح ومنتج في المجتمع.

● تغيير نظرة المجتمع نحو هذه النوعية من مرتكبي أفعال العنف من خلال تفهمهم لطبيعة الظروف والدوافع التي أدت بهم إلى ارتكاب هذه الأفعال، وإتاحة الفرصة لهم لبدء صفحة جديدة لكي يصبحوا مواطنين صالحين في المجتمع. (الخمسي، 2013، ص 129)

يمكن للخدمة الاجتماعية أن تتعامل مع المشكلات الاجتماعية (العنف) من خلال التعاون مع المهن المشابهة لتحقيق أسمى أهداف وآمال المجتمعات بالوصول إلى أفضل المعدلات

العنف المجتمعي بين الظهور والكمون من منظور الخدمة الاجتماعية قراءة سوسيولوجية في الأسباب والعوامل - العنف الأسري والمدرسي أمودجا-

الممكنة للتنمية البشرية. وكون الأخصائي الاجتماعي أصبح يعمل في مختلف مؤسسات المجتمع (المدرسة، مراكز الرعاية الصحية، مراكز الرعاية النفسية، مؤسسات الرعاية الأسرة والطفولة، المؤسسات الإصلاحية، العيادات المتخصصة، فإنهم يخدمون مختلف فئات المجتمع من الأطفال إلى كبار السن. وعليه تختلف مجهودات أخصائي الخدمة الاجتماعية في مجال مواجهة العنف باختلاف أشكاله ودرجة ممارسته وجدته، وتوقف كذلك على طبيعة المؤسسة التي تتعامل معها. وبناء على ما سبق يبدو أن دور الخدمة الاجتماعية في مكافحة العنف المجتمعي، سواء كان في البيئة المدرسية أو الأسرية، له أهمية كبيرة. حيث يعمل المختصون أو العاملون في مجال الخدمة الاجتماعية على تقديم الدعم والمساعدة للأفراد والأسر المتأثرة بالعنف، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات للوقاية منه والحد من انتشاره.

خاتمة

من خلال ما تم عرضه سابقا نستنتج أن العنف ظاهرة اجتماعية استفحلت في المجتمع بصورة جلية أين برزت مختلف مظاهرها في العديد من مؤسساته. وللحد من هذه المظاهر وجب إعادة التفكير في استحداث هيئة مستقلة خاصة بمجال الخدمة الاجتماعية تقوم من خلال ممارستها من تادية دور فعال في مجال إنقاذ البناء الاجتماعي للمجتمع من التصدع، الذي بات مهددا بمشكلات اجتماعية عديدة أثقلت كاهله وأصبح يعاني من وجودها. ويمكن لهذه الهيئة أن تسهم في تحقيق وإشباع حاجات الأفراد والأسر، إضافة إلى قدرتها على مساعدة ضحايا التفكك الاجتماعي على تجنب الانهيار. لأن عوامل تنامي ظاهرة العنف تبدأ من الأسرة وتمتد بذورها إلى مختلف مؤسسات المجتمع.

وعليه فإن الخدمة الاجتماعية تلعب دورا حاسما في مكافحة العنف المجتمعي. وذلك من خلال تعزيز الوعي والتعليم، يمكن للخدمة أن تساهم في تغيير المواقف والمعتقدات السلبية التي

تؤدي إلى العنف. يمكن أن توفر الخدمة المجتمعية الدعم اللازم للأفراد الذين يتعرضون للعنف وتعزز ثقتهم في أنفسهم وقدراتهم على التعامل مع الظروف الصعبة.

في النهاية فإن العنف المجتمعي، سواء كان في الأسرة أو المدرسة، يمثل تحدياً كبيراً يواجهه المجتمع، ويحتاج إلى تعاون وشراسة جميع الأطراف المعنية للتغلب عليه، ومن خلال دور الخدمة الاجتماعية، يمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم الدعم والمساندة للضحايا، وتوفير الإرشادات والتدريبات والعلاج النفسي والاجتماعي، إضافة إلى تعزيز الوعي والتثقيف بأهمية الحفاظ على السلامة والأمن داخل المجتمع. ويتطلب مواجهة العنف المجتمعي تبني نهجاً شاملاً ومستدام يستند إلى التعاون والشراسة بين جميع الأطراف المعنية، لأن العمل المشترك يمكن أن يؤدي إلى مجتمعات أكثر أمناً وسلامة وازدهاراً.

توصيات واقتراحات

إن مظاهر العنف في المجتمع تعد من أكبر التحديات التي تواجه الخدمة الاجتماعية، وخاصة العنف الأسري والمدرسي الذي يؤثر على الأفراد والمجتمعات بشكل كبير. لهذا بات من الضروري في ختام مقالنا هذا تقديم مجموعة توصيات أو اقتراحات من شأنها مكافحة العنف بمختلف أشكاله أو على الأقل التقليل من أضراره، وعليه جاءت التوصيات كالآتي:

- 1- تطوير الخدمات الاجتماعية: بمعنى أنه يجب تطوير الخدمات الاجتماعية وتوفير المزيد من الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد والعائلات المعرضة للعنف الأسري والمدرسي، بما في ذلك توفير الإرشادات والمشورة لهم.
- 2- توعية المجتمع: إذ يجب توعية المجتمع بمخاطر العنف الأسري والمدرسي وأسبابه وكيفية التعامل معه، وذلك من خلال الحملات التوعوية والمناقشات العامة والأنشطة التثقيفية والتكثيف منها بشكل شهري.

العنف المجتمعي بين الظهور والكمون من منظور الخدمة الاجتماعية
قراءة سوسيولوجية في الأسباب والعوامل - العنف الأسري والمدرسي أمودجا-

- 3- تعزيز التعاون بين الجهات المعنية: يجب تعزيز التعاون بين الجهات المعنية بالعنف الأسري والمدرسي، بما في ذلك الجهات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات التعليمية، لتحسين استجابة المجتمع لهذه المشكلة.
- 4- نشر ثقافة الإبلاغ عن العنف: يجب تحفيز الأفراد على الإبلاغ عن حالات العنف الأسري والمدرسي، وتوفير آليات سهلة وآمنة للإبلاغ، وضمان حماية الشاكين من أي عواقب سلبية.
- 5- تقديم دورات تدريبية منتظمة للمعلمين والعاملين الاجتماعيين حول كيفية التعامل مع حالات العنف في المدارس والأسر.
- 6- تعزيز المسؤولية الاجتماعية أو المجتمعية: يجب تعزيز المسؤولية الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات للحد من العنف الأسري والمدرسي، وذلك من خلال تعزيز القيم والأخلاق الإنسانية والتربية على التسامح والتعاون والتضامن في المجتمع، وتعزيز الوعي بأهمية حقوق الأفراد والحفاظ عليها.

قائمة المصادر والمراجع:

أ- الكتب

- إبراهيم، عيسى عثمان: (2008)، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- أبو النصر، مدحت محمد: (2009)، الاتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية، القاهرة، مجموعة النيل العربية.
- أبو النصر، مدحت محمد: (2008)، الاتجاهات المعاصرة في ممارسة الخدمة الاجتماعية الوقائية، مصر، مجموعة النيل العربي.

- أبو النصر، مدحت محمد: (2017)، الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- استيتية، دلال ملحس، وسرحان، عمر موسى: (2012)، المشكلات الاجتماعية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
- الأمير، خليل وعد إبراهيم: (2013)، العنف في وسائل الاتصال المرئية وعلاقته بجنوح الأحداث، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع.
- الجاسر، لولوة مطلق: (2015)، العنف الأسري وأثره على التحصيل الدراسي، ط1، الكويت، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع.
- الخمشي، سارة صالح عيادة: (2013)، الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والإصلاح، المملكة العربية السعودية، مكتبة الملك فهد.
- الرقب، إبراهيم سليمان: (2010)، العنف الأسري وتأثيره على المرأة، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.
- زيد أحمد، عصام فتحي: (2020)، العنف الاجتماعي في الحياة الأسرية، بيروت، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- الزيود، اسماعيل محمد: (2010)، علم الاجتماع، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- السروجي، طلعت مصطفى، أبو المعاطي، ماهر: (2009)، ميادين ممارسة الخدمة الاجتماعية، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- سلام، محمد توفيق: (2011)، ثقافة العنف لدى طلبة المدارس الثانوية -الأزمة والمواجهة-، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- طارق عبد الرؤوف عامر: (2016)، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، ط2، عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

العنف المجتمعي بين الظهور والكمون من منظور الخدمة الاجتماعية
قراءة سوسيولوجية في الأسباب والعوامل - العنف الأسري والمدرسي أمودجا-

- غادة ممدوح سيد أمين: (2019): العنف الإعلامي سيكولوجية العدوان نفسيا واجتماعيا، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.
 - القرالة، علي عبد القادر: (2016)، مواجهة ظاهرة العنف في المدارس والجامعات، عمان، عالم للثقافة للنشر والتوزيع.
 - القيسي، فريد جاسم حمود: (2012)، فتنة العنف في العراق - دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف، بيروت، دار ومكتبة البصائر.
 - محادين، حسين طه: (2016)، الشباب العربي التحديات وتأثير الثقافات الفرعية، ط1، عمان، دار فضاءات للنشر والتوزيع.
 - مدحت مطر: (2014)، تنامي ظاهرة العنف في المجتمع وعلاجها، عمان، دار اليازوري العلمية.
 - مصطفى يسرى: (2018)، العنف الأسري، مصر، دار النيل والفرات للنشر والتوزيع.
 - المعماري، علي أحمد خضر، المهنياني، أحمد عبد العزيز: (2012)، دراسات في علم الإجرام، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع.
 - نرمين حسن السطالي: (2018)، سيكولوجية العنف وأثره على التنشئة الاجتماعية للأبناء، ط1، القاهرة، السعيد للنشر والتوزيع
- ب-المقالات**
- فياض، حسام الدين: (2022)، نظرية العنف المجتمعي -العنف الرمزي أمودجا- دراسة سوسيولوجية تحليلية، مجلة ربحان للنشر العلمي.

ج- الأطروحات والمذكرات

- الحربي، عبير بنت سعد بن مطلق: (2011)، تصور مقترح لتفعيل دور الخدمة في التخفيف من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن العنف الأسري، رسالة ماجستير في الخدمة الاجتماعية، قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

- نابغة القيسي، عاطف: (2016)، دور العنف الجامعي في تعميق ظاهرة الاغتراب لدى طلبة الجامعات الأردنية، أطروحة دكتوراه علم الاجتماع، جامعة مؤتة.

د- المعاجم

- بدوي، أحمد زكي: (1982)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، لبنان، مكتبة لبنان.
 - ر بودون، ف بوريكو: (2007)، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ط2، ترجمة: سليم حداد، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
 - صليبا، جميل: (1982)، المعجم الفلسفي، بيروت، دار الكتاب اللبناني.
 - مصلح الصالح: (1999)، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، ط1، الرياض، دار عالم الكتب للطباعة.
 - معجم اللغة العربية: (2004)، المعجم الوسيط، ط4، مصر، مكتبة الشروق الدولية.
- الكتب باللغة الأجنبية

- Thomas.J.Sullivan: (2015), **Introduction to social problems**, 10th edition, United States, Pearson.
- Vincent N.Parrillo: (2008), **Encyclopedia of social problems**, Inc, Thousand Oaks. California, Sage Publication.